

كۆمارى عىراق  
دادگاى بالاي ئىتتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦٧/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: باسم خزعل خشان - عضو مجلس النواب.

المدعى عليه: رئيس مجلس الوزراء/إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.

الادعاء:

ادعى المدعي في عريضة الدعوى أن رئيس مجلس الوزراء الأسبق أصدر في سنة ٢٠١٧ تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومهامها رقم (٤) لسنة (٢٠١٧) واستحدثت بموجب هذه التعليمات دائرة تمكين المرأة العراقية التي تتكون من عدد من الأقسام منها، قسم التنمية المجتمعية الذي يتألف من شعبتين هما: أ - شعبة برامج التنمية، ب - شعبة النوع الاجتماعي (الجندر)، ويتولى قسم التنمية المجتمعية عدداً من المهام منها: أ - التنسيق مع شعب ووحدات النوع الاجتماعي [الجندر] في المؤسسات الحكومية ومكاتب المرأة في المحافظات. ب - إدماج مفهوم النوع الاجتماعي [الجندر] في الخطط والسياسات الحكومية لتحقيق مبادئ العدالة والإنصاف في عملية التنمية. د - دراسة الأثر لبرامج التنمية الاجتماعية المطبقة وضبط الإجراءات الكفيلة لتحقيق مخططات وبرامج العمل الحكومي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي [الجندر] وتقديم تقارير دورية بذلك، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق بينه وبين دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أما قسم حقوق المرأة فيتولى عدداً من المهام منها، ما يتعلق بحقوق النساء التي يلزم الدستور حمايتها، وقد انخرفت الفقرة (ب) عن مهمة الدفاع عن هذه الحقوق فنصت على: متابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية المقررة المتعلقة بالنوع الاجتماعي [الجندر]. وعند إصدار تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة ومهامها رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، لم يُغَيَّر رئيس الوزراء السابق نص المادة (٩) وفقراتها الخاصة بالنوع الاجتماعي [الجندر]، بل أبقاها كما هي رغم مخالفتها لثوابت الإسلام، ولأن استحداث مؤسسات ليس لها علاقة بأعمال سكرتارية مجلس الوزراء (الأمانة العامة) يُعَدُّ تجاوزاً لصلاحيات رئيس مجلس الوزراء مما يخلُّ بصحتها، لذا طلب المدعي من هذه المحكمة الحكم بعدم صحة الفقرات (٩/أولاً/١/ب) و(٩/ثانياً/١/أ، ب، د) و(٩/ثانياً/٢/ب) من تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة ومهامها وإلغاءها وفقاً للمادة (٩٣/ثالثاً) من الدستور. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٦٧/اتحادية/٢٠٢٣) واستوفي الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها استناداً لأحكام المادة (٢١/أولاً وثانياً)

الرئيس

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

Website: www.iraqfsc.iq

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كۆمارى عىراق  
دادگای بالای نىتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٦٧/اتحادية/٢٠٢٣

من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب وكيله باللجنة الجوابية المؤرخة في ٢٨/١١/٢٠٢٣ خلاصتها: عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وعدم توافر شرط المصلحة للمدعي من إقامتها، وإن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووجهت الإعدام المرقم (٣٤٤٩٨) في ٢٧/٧/٢٠٢٣، الى جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة لتوضيح أن استعمال مصطلح (النوع الاجتماعي) الذي يشير الى الأدوار المحددة اجتماعياً بين النساء والرجال، وأن معنى هذا المصطلح ودلالته والذي تبناه العراق وعبر عنه في المحافل الدولية من خلال وزارة الخارجية يشتمل كلا الجنسين (الرجل والمرأة) ويرتبط دورهما في المجتمع كما هو موضح في الملحق الرابع لإعلان بيجين لعام ١٩٩٥، ولا يشير الى أي معنى آخر مما يتعارض مع الدستور، وترفضه القيم الدينية والأخلاقية لمجتمعنا وعلى وفق هذا المفهوم جرى التعامل مع (النوع الاجتماعي) في الدول العربية والإسلامية، ومنها العراق إذ درجت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط على استعمال المصطلح على وفق هذا المفهوم مع تأكيد وضوح دلالة الاستعمال الرسمي لهذا المفهوم وخلوه من أي معاني أخرى ترفضها القيم الدينية والأخلاقية وتحظرها القوانين وتعاقب عليها (كالشذوذ والمثلية الجنسية) وتضمن الاعام التنويه لمؤسسات الدولة عند استعمال المصطلح بالإشارة بعد كل استعمال الى الرجل والمرأة ووضعها بين قوسين؛ لئلا يُفهم من معنى المصطلح غير الموضح، كما وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالإعدام ذي العدد (٥٦٠١٦) في ٩/١١/٢٠٢٣، بناءً على موافقة رئيس مجلس الوزراء الصادرة بالعدد (٢٣٠٣٢٣٢) في ١٣/١١/٢٠٢٣ إلى مؤسسات الدولة كافة باعتماد مصطلح (العدالة بين الجنسين) بدلاً عن مصطلح (النوع الاجتماعي) حيثما يرد بغية الحفاظ على الجهد الحكومي، والمضي بتنفيذ السياسات والاستراتيجية والخطط الوطنية المقررة والمعنية بملف المرأة وقضاياها، وبما يتلاءم مع القيم العليا للمجتمع، وبذلك أصبحت الدعوى فاقدة لسندها الدستوري والقانوني، وقد نصت المادة (٨٥) من الدستور على أن (يضع مجلس الوزراء نظاماً داخلياً لتنظيم سير العمل فيه)، وكذلك قانون مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١، الذي ما زال نافذاً استناداً للمادة (١٣٠) من الدستور، التي تضمنت صلاحيات مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء في المواد (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧) منه. واستناداً للمواد الدستورية والقانونية أنفاً أصدر مجلس الوزراء النظام الداخلي رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، حدد بموجبه صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، وقد نصت المادة (٣٢) منه على أن (تحدد تشكيلات الأمانة العامة بموجب تعليمات يصدرها الرئيس) وعليه صدرت التعليمات - محل الطعن، ولم يرد (مصطلح الجندر) في النظام الداخلي، كما أن عبارة (النوع الاجتماعي) تعني وفقاً لتعريف الأمم المتحدة أنه (الدور الاجتماعي للفرد بصرف النظر عن كونه ذكراً أو أنثى) كما وقد استقرت المخاطبات الرسمية في الدولة بتعويض هذا المفهوم، وتعزيز العمل به وهو يمثل الدور الاجتماعي للذكر والأنثى معاً في المسؤولية وبناء المجتمع والبلد من دون استبعاد طرف منها،

الرئيس

جاسم محمد عبود

كۆمارى عىراق  
دادگاى بالاي نىتيحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦٧/اتحادية/٢٠٢٣

وبما لا يتجاوز الطبيعة التي خص الله تعالى بها كل طرف، وإن الخروج عن الدور الاجتماعي المعتاد لسيدة بيت النبوة زينب (ع) لا يعني التمرد على القيم الصحيحة، وإنما الوعي الخلاق بأدوارها المتعددة بدلالة ذكر التاريخ الإسلامي والقرآن والسنة النبوية لأعمال سيدات كثيرات أمثال السيدات (خديجة، وآسيا، وزينب، عليهن السلام) وأخريات، وأن استخدام المصطلح يجب أن لا ينسحب للتأويلات والتفسيرات التي تدور في أذهان البعض مما تطرقت له تأويلاتهم لإساءة الظن باستخدام هذا المصطلح، عليه طلب رد الدعوى وتحميل المدعي مصاريفها وأتعاب المحاماة. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعداً للمرافعة وفقاً للمادة (٢١/ثالثاً) منه، وتبلغ به الطرفان، وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعي وحضر عن المدعى عليه وكيله، وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية وبعد أن استمعت المحكمة لأقوال كل طرف ولم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن دعوى المدعي تلخص في أن المدعى عليه رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته، كان قد أصدر في عام ٢٠١٧، تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومهامها رقم (٤) لسنة ٢٠١٧، واستحدثت المادة (٩) من تلك التعليمات دائرة تمكين المرأة العراقية، والتي تتكون من عدة أقسام منها، قسم التنمية المجتمعية الذي يتألف من شعبتين وهما: (أ) شعبة برامج التنمية، (ب) شعبة النوع الاجتماعي (الجندر)، ويتولى قسم التنمية المجتمعية عدة مهام منها: (أ) التنسيق مع شعب ووحدات النوع الاجتماعي (الجندر) في المؤسسات الحكومية ومكاتب المرأة في المحافظات، (ب) ادماج مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في الخطط والسياسات الحكومية لتحقيق مبادئ العدالة والإنصاف في عملية التنمية، (د) دراسة الأثر لبرامج التنمية الاجتماعية المطبقة وضبط الإجراءات الكفيلة لتحقيق مخططات وبرامج العمل الحكومي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وتقديم تقارير دورية بذلك ومتابعة تنفيذها، بالإضافة الى قسم حقوق المرأة الذي يتولى عدة مهام منها، ما يتعلق بحقوق النساء وانحرفت الفقرة (ب) عن مهمة الدفاع عن حقوق المرأة فنصت على متابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية المقررة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر). وعند قيام المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بإصدار تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومهامها رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، لم يُلغ ولم يعدل نص المادة (٩) وفقراتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر)، ولمخالفة الفقرات (أولاً/١/ب) و(ثانياً/١/أ، ب، د) و(ثانياً/٢/ب) من المادة (٩) من تعليمات تشكيلات دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومهامها رقم (٤) لسنة ٢٠١٧، الوارد فيها عبارة النوع الاجتماعي (الجندر) لثوابت الإسلام، ولعدم جواز سنّ قانون يخالف ثوابت الإسلام استناداً لأحكام المادة (٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ولأن استحداث أنواع اجتماعية ليس لها وجود في نسيج المجتمع العراقي وليس لها علاقة

الرئيس

جاسم محمد عبود